

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا
المالية المتصلة بذلك عن دورتها الأولى

المعقدة في قصر الأمم، جنيف،
في ٢٢-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
و ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/44/4
TD/B/COM.2/4
7 March 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

**تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا
المالية المتصلة بذلك عن دورتها الأولى**

المعقدة في قصر الأمم، جنيف،
في ٢٢-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
و٧ شباط/فبراير ١٩٩٧

المحتويات

الفقرات

٦- ١ مقدمة

٢٨-٧ التطورات في مجال الاستثمار الدولي: التفاعل بين الاستثمار والتجارة
وتأثيره في التنمية (البند ٣ من جدول الأعمال) الأول -

٤٥-٤٩ القضايا المتصلة بقانون المنافسة وذات الأهمية الخاصة للتنمية (البند ٤ من
جدول الأعمال) الثاني -

٦٣-٤٦ التقارير التي تتطلب اهتماماً من اللجنة (البند ٥ من جدول الأعمال) الثالث -

٨٤-٦٤ الإجراء الذي اتخذته اللجنة وأعمال الجلسة الختامية الرابع -

٨٩-٨٥ المسائل التنظيمية الخامس -

المرفقات

الأول - الاستنتاجات المتفق عليها

الثاني - قائمة أعضاء فريق المناقشة

الثالث - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة

الرابع - الحضور

مقدمة

- ١- عقدت الدورة الأولى للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في قصر الأمم، جنيف، في ٢٢-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ و٧ شباط/فبراير ١٩٩٧. وعقدت اللجنة خلال الدورة ٧ جلسات عامة (الجلسات الأولى إلى السابعة) وعدد من الجلسات غير الرسمية.
- ٢- وشكل خلال الدورة أيضاً فريقان للمناقشات، الأول بشأن "احتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية: دروس لأقل البلدان نمواً"، والثاني بشأن "تجارب البلدان النامية في تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة".
- ٣- وفي موازاة أعمال اللجنة، عقدت الرابطة العاملة لوكالات ترويج الاستثمار اجتماعها السنوي الثاني. وقد أسممت الرابطة في أعمال اللجنة بتوفير الخبراء المتخصصين لفريق المناقشات الأول للجنة.

البيانات الافتتاحية

- ٤- وقال الأمين العام للأونكتاد إن هذه اللجنة توفر محفلاً يمكن لجميع الدول أن تناقش فيه المسائل المتعلقة بالاستثمار، لا سيما من زاوية التنمية، ويتيح للمجتمع المدني كل المشاركة في هذه المناقشة. ولقد خصص مجلس التجارة والتنمية في دورته الأخيرة الجزء الرفيع المستوى (محفل الاستثمار العالمي) لقضية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد دولي آخر في العولمة ويمكن استخلاص عدة استنتاجات من المناقشات التي جرت فيه. فأولاً، سلمت جميع الدول بأهمية قضية الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في سياق التنمية؛ ثانياً، اعتبر الأونكتاد محفلاً من الممكن أن تناقش فيه المجموعة الكاملة من المسائل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ ثالثاً، قدرة الأونكتاد على الإعداد لمثل هذه المناقشات موضوعياً وعلى تنظيمها بصورة فعالة. وستكون إمكانات الأمانة في مجال البحث والتحليل والتنظيم متاحة للجنة من أجل أنشطتها المقبلة، وستظل الأمانة مستعدة للتعاون مع منظمات دولية أخرى. وأخيراً، تشمل ولاية اللجنة أيضاً سياسة المنافسة والتكنولوجيا والتدفقات المالية الأخرى التي تفتح مجالات كثيرة للتعاون.
- ٥- وقالت الرئيسة إن المواقف تجاه الاستثمار الأجنبي قد تغيرت مع الزمن بصورة ملحوظة وإنه تتوافق الآراء الآن على اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أداة قوية للتنمية. ولقد حررت البلدان المتقدمة والبلدان النامية قواعد هما المتعلقة بالاستثمار الأجنبي من أجل احتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن لا تزال الأولويات والأهداف الوطنية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر متنوعة، ومن الواجب النظر في إمكانية إنشاء إطار متعدد الأطراف لقواعد الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المسائل المتصلة بذلك سياسة المنافسة، التي يمكن أن تكون عقبة في سبيل التحرير.

- ٦- وأشارت مديرة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع إلى الأهمية التي يعلقها الأونكتاد على زيادة الالهام بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية العالمية المستدامة. وأكدت في هذا الصدد، على الأهمية المتزايدة للشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي وعلى الروابط التي تزداد توثيقاً بين الاستثمار والتجارة نتيجة للشبكات العالمية للشركات عبر الوطنية من جهة، وعلى التوزيع غير المتكافئ بدرجة عالية للاستثمار الأجنبي المباشر وعلى تهميشه أقل البلدان نمواً، خاصة في أفريقيا، من جهة أخرى.

وأضافت أنه نتيجة للضغوط التنافسية وجاذبية الأسواق الكبيرة، يتجنب الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم الأحوال البلدان النامية، ويؤدي هذا إلى عدم كفاية الجهد التي تبذلها هذه البلدان لتحسين بيئته المحلية. ولذلك ينبغي أن تركز البلدان النامية على بناء الجاذبية فيها بأساليب مختلفة مثل تعزيز قطاع المشاريع محلياً وزيادة كفاءة القوة العاملة.

الفصل الأول

التطورات في مجال الاستثمار الدولي: التفاعل بين الاستثمار والتجارة وتأثيره في التنمية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

-٧- كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة عند النظر في هذا البند من جدول الأعمال:

"استعراض تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٦: الاستثمار، والتجارة، والترتيبات الدولية المتعلقة بالسياسة العامة"، (UNCTAD/DTCI/32(Ouerview)):

"تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٦" (UNCTAD/DTCI/32) (وثيقة معلومات أساسية):

"الخبرات المكتسبة في التعاون التقني من حيث أفضل الممارسات" في تعزيز الاستثمار: وثيقة معلومات أساسية من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.2/Misc.1).

ألف - بيانات عامة

-٨- أبرز رئيس فرع الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية والتكنولوجيا التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع في ملاحظاته الأولى بعض النقاط البارزة بشأن الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والآثار الناجمة عن ذلك على السياسات. فبينما نمت التجارة بسرعة، نما الاستثمار الأجنبي المباشر بسرعة أيضاً منذ أوائل الثمانينيات - وفي الواقع بسرعة تفوق سرعة التجارة والانتاج المحلي. وتفوق الآن مبيعات الشركات المنتسبة الأجنبية الصادرات. ويتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية تفوق أهمية التجارة فيربط الأسواق بل ويعتبر أيضاً آلية لربط النظم القطبية للإنتاج دولياً. ويقتضي الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة علاقات دائمة، ومتزايدة في إطار نظم متكاملة للشركات عبر الوطنية يمكن أن تستخدم كقنوات لرؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعرفة والمهارات، فضلاً عن قنوات للواردات والصادرات. وتبيّن التقديرات المتعلقة بنصيب الشركات عبر الوطنية في التجارة العالمية مدى الترابط الوثيق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. وتؤكد أهمية المسائل المتعلقة بهذا الترابط والحلول المتعلقة بهذه المسائل في سياق اقتصاد عالمي متغير.

-٩- وقد تعرضت ديناميات الترابط بين الاستثمار والتجارة للتغيرات جذرية في السنوات الأخيرة. ففي الاقتصاد العالمي الحالي الآخذ في العولمة، تملك الشركات الصناعية خيارات تفوق الخيارات التي كانت متاحة لها في أي وقت سابق بشأن كيفية خدمة الأسواق الخارجية والوصول إلى الموارد. ونتيجة لذلك، لم تعد المسألة هي ما إذا كانت التجارة هي التي تؤدي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أو أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي يؤدي إلى التجارة ولكن كيفية وصول الشركات إلى الموارد والمكان الذي ينبغي أن تباشر

فيه أنشطتها ذات القيمة المضافة؛ وتحددت التدفقات الاستثمارية والتجارية في نفس الوقت بقرارات الشركات عبر الوطنية المتعلقة بالموقع.

١٠ - ويستوجب هذا التشابك المتزايد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة نهجاً متناسقة للسياسات. وتشمل القضايا الرئيسية للسياسات التي تلزم معالجتها التدابير التي تؤثر على دخول المستثمرين الأجانب وأعمالهم؛ ومستويات المعاملة الواجبة التطبيق على الشركات عبر الوطنية. لا سيما القضايا المتعلقة بالمعاملة الوطنية، ومعاملة الدولة الأكثر رعاية، والمعاملة العادلة والمنصفة؛ وزيادة الاهتمام بالتدابير المتعلقة بحسن العمل في الأسواق والتي منها، مثلاً، الممارسات التجارية التقليدية؛ وحماية الاستثمار؛ وتسوية المنازعات.

١١ - وأشار المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريببي (بنما) إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتجارب البلدان النامية في هذا المجال وال الحاجة إلى التوصل إلى أوسع توافق دولي ممكن للأراء من أجل المحافظة على مصالح كل من البلدان النامية والمستثمرين. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة أن تعمل على زيادة الإللام بهذه المسائل. وينبغي أن تراعي المحاولات التي تبذل لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر الارتباط الوثيق لقضية الاستثمار الأجنبي المباشر بقضايا التجارة وحقوق الملكية الفكرية، ولذلك ينبغي أن يعمل الأونكتاد على دراسة هذه المجالات الهامة. ودعا أيضاً إلى زيادة التعاون بين المنظمات الدولية في مجال المسائل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأشار كمثال على ذلك إلى محفل الاستثمار العالمي الذي عقد مؤخراً.

١٢ - وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية والصين (باكستان) إن البلدان أصبحت تدرك الآن الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. وتبذل معظم البلدان، الجهد لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تعزيز الصادرات، وزيادة المدخلات المحلية، وتطوير الهياكل الأساسية، وتشجيع التقدم التقني. بيد أنه بينما يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً في تحقيق هذه الأهداف فإنه لا ينبغي أن يستنتج من ذلك ببساطة أن جميع الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مفيداً للتنمية. وبالتحديد، فلقد تبين من التجربة الآسيوية أنه يلزم تنظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعناية. فمن الممكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً سلبياً على عملية التنمية، كما في حالة دخول الشركات عبر الوطنية الذي يمنع نمو الشركات الوطنية، أو إعادة تصدیر رؤوس الأموال إلى الوطن الذي يؤدي إلى زيادة صعوبات موازن المدفوعات، أو الآثار الاجتماعية والبيئية التي تعرقل النهوض بالتنمية الاقتصادية. كذلك، قد لا تتحقق النتائج التكنولوجية المتوقعة. وفي نفس الوقت، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر موزعاً بصورة ضيقة على عدد قليل من البلدان النامية؛ فلا تملك معظم البلدان التي تحتاج إلى تدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية والمعرفة القدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ويزداد امتناع المجتمع الدولي عن مساعدتها في جهودها الإنمائية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يشير التأكيد على التحرير أيضاً قضايا الاحتياجات الإنمائية للبلدان المضيفة، لا سيما فيما يتعلق بالموارد البشرية والهيكل الأساسية الواجبين أيضاً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي أيضاً اتخاذ تدابير من جانب البلدان الأصلية لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج. وعموماً، يلزم إجراء المزيد من الدراسات التحليلية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية من أجل وضع أساس السياسات التي تكفل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية. وبالتحديد، ينبغي أن يركز عمل الأمانة على ما يلي: ١° الدراسات التجريبية بشأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية ككل؛ و٢° الخطوات التي يمكن أن تتخذها البلدان الأصلية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر؛ و٣° الدراسات بشأن أثر تدابير

تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثار هذه التدابير على التجارة والتنمية.

١٣- وتحددت ممثل ايرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي فأشار إلى أن السنوات القليلة الماضية شهدت زيادة فائقة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، إلا أنه لا تزال هناك بلدان تستثنى قطاعات معينة من اقتصادها من الاستثمار الأجنبي المباشر، أو تعوق فيها تدفقات هذا الاستثمار أوجه قصور في البيئة السياسية والاقتصادية والمؤسسية وريبة متوازنة تجاهه. وقال إن المساعدة الدولية للجهود الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن تنجح إلا إذا أنشئت أطر مناسبة في البلدان المضيفة. وأشار إلى تحليل الروابط القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، الوارد في "报" تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٦، فشدد على ضرورة أن تؤخذ العلاقات بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في الاعتبار لدى وضع السياسات الوطنية والدولية. وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يجذب الإسراع في إحراز تقدم نحو وضع صك متعدد الأطراف بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، يتم التفاوض عليه في منظمة التجارة العالمية، ويرحب، في الوقت نفسه، بالتعاون بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد بشأن قضايا التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بعمل الأونكتاد، دعا إلى اتخاذ تدابير عملية المنحى تهدف إلى مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في جهودها الرامية إلى جذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك: ١° مواصلة تحليل الاتجاهات والتغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نمواً؛ ٢° دراسة تجارب أقل البلدان نمواً التي أخذت تجذب تدفقات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ٣° بناء القدرات في أقل البلدان نمواً بحيث يتضمن تحسين مناخ الاستثمار فيها، بما في ذلك تعزيز الوصول إلى المعلومات وصوغ سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه؛ و ٤° تيسير تبادل الخبرات بشأن تعزيز الاستثمار. ويمكن الاستعاضة في هذا العمل بتقارير تقنية يقدمها خبراء حول الجوانب الإنمائية للنظم القائمة، فضلاً عن تحليل السياسات الازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أما فيما يتعلق بعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، دعا الممثل إلى القيام بالعمل المتصل بالمحاسبة والإبلاغ كجزء من اجتماعات الخبراء التي تعقدتها اللجنة.

٤- وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (المغرب) إن البلدان الأفريقية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، قد تركت خارج عملية العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي وإن لهذا الأمر وقعاً بالغ الخطورة، خاصة وأن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تشهد، في الوقت ذاته، ركوداً أو انخفاضاً، وأن المديونية ما زالت تشكل عبئاً ثقيلاً على الكثير من البلدان. غير أن إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر موجودة بالفعل في أفريقيا، كما أشارت إلى ذلك عدة دراسات أجرتها الأمانة. وتتطلب الجهد الرامي إلى تحقيق هذه الإمكانات وإلى تحسين الحالة مساعدة من جانب المجتمع الدولي، وذلك مثلاً عن طريق قيام البلدان الأُمّ بتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا من البلدان المتقدمة. وأضاف قائلاً إن الأونكتاد يمكن أن يقوم بدور الحفّاز في هذا المجال، كما دل على ذلك في مشاريع مثل مؤتمر وصل أفريقيا بالاستثمار. وبإضافة إلى ذلك، فإن المبادرة العالمية بشأن أفريقيا، التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة، توسيع أن يشترك الأونكتاد اشتراكاً نشيطاً في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من خلال مشروع رائد بشأن ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان الأفريقية. ومن بين المجالات الأخرى التي ينبغي أن يركز عليها الأونكتاد التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي. وفيما يتعلق بإنشاء إطار متعدد الأطراف للاستثمار، أشار إلى أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل المساعدة على ضمان المضي في استكشاف جميع القضايا

والتطورات المتعلقة بإنشاء إطار من هذا القبيل، وأن يكون البُعد الانتهاي في صميم العمل المائل أمامه، وذلك من خلال تنظيم الدراسات والموائد المستديرة والحلقات الدراسية، حتى على المستوى الإقليمي. وتشمل المسائل التي يجب بحثها في هذا السياق، على سبيل المثال، ما إذا كانت هناك ضرورة لاتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، ومعرفة مزايا مثل هذا الاتفاق بالمقارنة بالترتيبات القائمة، وما إذا كان مثل هذا الاتفاق ذات أهمية حاسمة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا، وما إذا كان مثل هذا الاتفاق ينطوي على معاملة خاصة لأقل البلدان نمواً، وهل سيتضمن أحكاماً خاصة تراعي الأولويات المحددة للبلدان النامية.

١٥ - وقال ممثل الاتحاد الروسي إن بلده يقوم بإيجاد مناخ للاستثمار يستهدف التشجيع على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل ويتعاون أيضاً على المستوىين الإقليمي والدولي في هذا المجال. وأضاف قائلاً إن عمل الأونكتاد المتعلق بنشر وثائق قانونية أساسية تتناول الاستثمار الأجنبي المباشر هو عمل يلقى الترحيب وينبغي مواصلته. كما ينبغي أن يواصل الأونكتاد تحليله لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبخاصة ما يتعلق بتأثير هذا الاستثمار على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومضى قائلاً إنه ينبغي أيضاً استخدام خبرة الأونكتاد في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر لمناقشة المقترفات الهادفة إلى إيجاد اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، كمنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٦ - وأشار ممثل السنغال إلى تجارب بلده في مجال التحرير فقال إن هذه التجارب لم تؤد حتى الآن إلى زيادة جوهرية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد، كما بيّنت أمانة الأونكتاد ذلك بالوثائق. وهذا الأمر يكشف عن عدم اهتمام المستثمرين بأفريقيا عامة. وأضاف أنه ينبغي للأونكتاد أن يعمل على المساعدة في التغلب على هذه المشكلة وفي تصحيح الصورة السلبية للاستثمار في أفريقيا.

١٧ - وقال ممثل اليابان إن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المعاملات الاقتصادية الدولية قد ازداد بصورة جذرية وإنه يوجد الآن تسلیم واسع النطاق بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعد أدلة رئيسية في تعزيز النمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، فإن وجود أكثر من ١٠٠٠ معاهدة استثمار ثنائية قد خلق إطاراً دولياً معقداً يساهم في إحداث اضطرابات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا الأمر يستدعي نهجاً جديداً متعدد الأطراف إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر، يوفر قابلية التنبع، والاتساق، والشفافية، والاستقرار، اللازمة لتوسيع تدفق الاستثمار، بما في ذلك إلى البلدان النامية، وينبغي أن تشرع منظمة التجارة العالمية في العمل المتعلق بهذا الموضوع. أما الأونكتاد، فينبغي أن يواصل بحوثه وتحليلاته المتعلقة بالسياسات العامة، مستفيداً من خبرته الراسخة تماماً في هذا المجال. وأضاف إن هذه البحوث ينبغي أن تركز على البُعد الانتهاي للاستثمار، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالزيادات في الدخل الوطني ونقل التكنولوجيا والمهارات الانتاجية، واعتبارات موازن المدفوعات والصناعات الأهلية.

١٨ - وقال ممثل زامبيا إن بلداناً كثيرة بين أقل البلدان نمواً ما زالت تقع خارج نطاق أنشطة الشركات عبر الوطنية، وأيد فكرة أن تقوم الأمانة بإصدار أدلة استثمار بشأن أقل البلدان نمواً، وأن تكون هذه الأدلة موضوعية وأن تحتوي على جميع المعلومات المفيدة للمستثمرين المحتملين، وأن تبيّن أنه توجد بالفعل فرص استثمار في أقل البلدان نمواً. ودعا أيضاً إلى مواصلة البحوث المتعلقة بآثار تحرير الاستثمار على التنمية.

١٩- وقدم ممثل كوبا لمحنة عن الإطار التنظيمي للاستثمار في كوبا وأشار إلى جهود التحرير التي يبذلها هذا البلد. وشرح أيضاً المزايا التي يوفرها موقع كوبا للمستثمرين الأجانب، وهي مزايا شجعت شركات عددة بلدان على الاستثمار في كوبا.

٢٠- ووصف ممثل المكسيك جهود التحرير التي تبذلها المكسيك والهادفة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن أن يساهم في زيادة حجم العمالة ونوعيتها، وفي نقل التكنولوجيا وزيادة الصادرات. وأشار إلى أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية لم يكن بحجم نمو هذا الاستثمار بوجه عام، وشدد على أهمية أن يقوم المجتمع الدولي ببذل جهود مشتركة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

٢١- وأكد ممثل الصين أهمية التركيز على الروابط القائمة بين التجارة والاستثمار والتي تهم الكثير من البلدان. وأشار بإيجاز إلى الإصلاحات التي تجريها الصين والتي تهدف إلى إيجاد بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى المساهمات الإيجابية التي قدمها الاستثمار الأجنبي في مجال النمو الاقتصادي للصين في السنوات الأخيرة. وقال إن الصين ستواصل تكييف وتحسين قوانينها وأنظمتها كي توفر تدريجياً نفس المعاملة للمستثمرين المحليين والأجانب.

٢٢- وأثنى ممثل النرويج على عمل الأونكتاد في مجال الاستثمار. وفيما يتعلق بالأنشطة المقبلة، دعا إلى القيام بإجراءات عملية المنحى بشأن المجالات التي حظيت بتوافق الآراء والتي حددتها وثيقة ميدراند الختامية، بما في ذلك الروابط القائمة بين التجارة والاستثمار، وتشجيع الاستثمار في البلدان النامية، وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً.

٢٣- ودعا ممثل مدغشقر اللجنة إلى الشروع في عقد الحلقة الدراسية الرائدة المتعلقة بتبعة القطاع الخاص من أجل تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل نمواً وفقاً للفقرة ٨٩(ز) من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، وناشد البلدان المانحة أن تقدم المساعدة المالية لهذا المسعى. ودعا أيضاً إلى تنفيذ اقتراح الأمانة الداعي إلى إعداد أدلة بشأن الاستثمار لأقل البلدان نمواً جميعها. أما بشأن قضية عقد اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، فقد ذكر بأن ولاية ميدراند (الفقرة ٨٩(ب) من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"), تشير إلى تزايد التكامل والتآزر بين عمل الأونكتاد في هذا الصدد وعمل منظمة التجارة العالمية، وطلب إلى الأمانة أن تساهم في هذا المجال.

٤- وأبرزت ممثلة فنزويلا تجربة بلدها الأخيرة في مجال التحرير، ولا سيما في مجال استغلال النفط واستكشافه. وقدمت أيضاً لمحنة عن الإطار القانوني للاستثمار في البلد.

٢٥- وأشار ممثل بنغلاديش إلى تجارب بلده في مجال التحرير وذكر أنه لم يتم اجتناب إلا تدفقات محدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد على الرغم من الجهد الذي بذلها هذا الأخير ومن الحوافز العديدة التي قدمها للمستثمرين. وأشار أيضاً إلى أن حرية تدفق الأيدي العاملة لا تقل أهمية، في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة، عن حرية تدفق رأس المال، وإلى أن هذه القضية تستحق المزيد من الاهتمام في عمل الأونكتاد. وأضاف قائلاً إنه ينبغي للأمانة أن توفر الارشاد لأقل البلدان نمواً حول الطريقة التي يتبعها

أن تتصرف بها كي تنجح في سوق الاستثمار الأجنبي المباشر، وأنه ينبغي لها أن تعمل مع أقل البلدان نمواً على إعداد أدلة الاستثمار.

٢٦- وأشار ممثل سري لـإنكا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على توليد الأرباح وإنما يتسبب أيضاً في تكاليف كثيرة يمكن أن تضر بالتنمية، ومن ذلك، مثلاً، إمكانية تدهور معدلات التبادل التجاري وميزان المدفوعات. ولضمان تخفيض هذه التكاليف إلى أدنى حد، يجب على الحكومات أن تنظم دخول الاستثمار الأجنبي المباشر والشروط المتصلة به. وقال إن وفده يدعوه إلى مواصلة المساعدة الدولية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وإنه ينبغي عدم إرجاء هذه المساعدة إلى حين إيجاد "إطار مناسب".

٢٧- وذكر ممثل الهند أن التوزيع غير المتساوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يستدعي القيام بالمزيد من الأعمال بشأن العوامل التي تحدد هذا الاستثمار. وبإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية ليست إيجابية دائمًا وإن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية، بما في ذلك الآثار السلبية، تحتاج إلى المزيد من الدرس. وقال إن الحكومات تنشئ أطرًا سياسة وطنية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة يجب أن تراعي أولوياتها الإنمائية، وإن أية محاولة دولية لوضع إطار يجب أن تراعي أيضاً تلك الأولويات وأن تضمن توازناً صحيحاً بين أهداف البلدان وحقوق المستثمرين، وهو أمر سيكون من الصعب تحقيقه في الوقت الحاضر. ومضى قائلاً إن الاتجاه نحو عولمة حركات عوامل الإنتاج وتحريرها سوف يزداد زخماً في المستقبل ولن يقل هواة عن عولمة وتحرير التجارة في السلع والخدمات. ومن ثم، ليس من الضروري عقد اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار في الوقت الحاضر.

٢٨- ولخص رئيس فرع الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية والتكنولوجيا التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع المناقشات التي جرت في إطار البند ٣ فأعرب عن تقدير الأمانة الحكومية هولندا والبروبيج لتقديمهما الدعم المالي لعمل الأونكتاد المتعلق بـالتقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٦، ولحكومة النرويج وسويسرا لتقديمهما الدعم المالي من أجل إنشاء المحفل العالمي للاستثمار. وأشار إلى شمول طابع المناقشة، وهي مناقشة أكدت، في جملة أمور، على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية، سواء كاستثمار قائم ذاته أو بالاشتراك مع التجارة؛ والأمر المقلق المتمثل في عدم تلقي الكثير من البلدان إلا القليل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ودور البلدان الأم في حفز الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وحقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون له أيضاً آثار سلبية؛ وال الحاجة إلى سياسات حكومية دينامية استباقية؛ وال الحاجة إلى تحسين فهم الأثر المتعدد الوجوه للاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في سياق تحرير تدفقات هذا الاستثمار، والاعتراف المتزايد بضرورة النظر إلى قضايا هذا الاستثمار في سياق أوسع، يشمل التجارة، وسياسة المنافسة، والتكنولوجيا، وحقوق الملكية الفكرية. وأحاط علمًا بمختلف المقتراحات التي قدمتها الوفود بشأن مواضيع العمل التحليلي المسبق، وأكثرها يدور حول العلاقة بين التحرير وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، فضلاً عن القضايا المتصلة على وجه التحديد بالاعتبارات الإنمائية في اتفاقات الاستثمار الدولية، بهدف التوصل إلى بناء توافق في الآراء. وأشار في ختام حديثه إلى أن العمل المسبق يمكن أن يستفيد، كما اقترحه الوفود، من اشتراك المجتمع المدني ومن التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى.

الفصل الثاني

القضايا المتصلة بقانون المنافسة وذات الأهمية الخاصة للتنمية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٩ - كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة، عند النظر في هذا البند:

"القضايا المتصلة بقانون المنافسة وذات الأهمية الخاصة للتنمية: مذكرة من أمانة الأونكتاد"
(Add.1 TD/B/COM.2/1)

"الوصيات المتفق عليها لاجتماع الخبراء المعنى بقانون وسياسة المنافسة" (TD/B/COM.2/EM/L.2):

"تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقيدية" (TD/RBP/CONF.4/15) (وثيقة معلومات أساسية).

٣٠ - أشار مدير البرامج الأقدم لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية إلى الولايات الأونكتاد المتعلقة بقانون وسياسة المنافسة وإلى الوثائق التي أتيحت بشأن هذه القضية للجنة، فناقش آثار العولمة والتحرير على سياسة المنافسة وال الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وقال إن الأمانةنظمت في إطار دورة اللجنة مناقشة لفريق من الخبراء ضمّن عروضاً قدمها كل من السيدة أ.غاشوبيري (كيتيا) حول "المشاكل التي تواجهها السلطات المسؤولة عن المنافسة فيما يتصل بمجتمع الأعمال (التجربة الكينية)"، والسيد ك.كوربييل (فنزويلا) حول "دور السلطة المسؤولة عن المنافسة في التشجيع على تنفيذ الساحة وتمهيدها للجهات الفاعلة في السوق" والسيد م. بن فرج (تونس) حول "تجارب تونس في تنفيذ قانون وسياسة المنافسة لديها". وأضاف قائلاً إن مهام اللجنة في إطار هذا البند من جدول الأعمال هي إجراء مداولات عامة بشأن هذه القضية، واتخاذ قرارات بشأن التوصيات المتفق عليها في اجتماع الخبراء، وتوفير إرشادات واسعة لعمل المجتمعات الخبراء المقبلة في ميدان قانون وسياسة المنافسة.

٣١ - وتحدث حاكم رئيس اجتماع الخبراء المعنى بقانون وسياسة المنافسة، نيابة عن رئيس هذا الاجتماع، فعرض تقرير اجتماع الخبراء والتوصيات المتفق عليها في هذا الاجتماع الذي عُقد في جنيف في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقال إنه تم خلال المشاورات التي أُجريت خلال الاجتماع، تقديم عروض حول التحديات التي تواجهها السلطات المسؤولة عن المنافسة في تنفيذ قانون وسياسة المنافسة. فقد تحدث ممثل للمفوضية الأوروبية عن معالجة القيود السعرية الرأسية، وتناول فريق خبراء من فنزويلا وتونس وسلوفينيا وفرنسا موضوع تطبيق قانون المنافسة على الاحتكارات والمشاريع ذات الحقوق الخاصة؛ وتناول خبير من وزارة العدل في الولايات المتحدة موضوع حماية المعلومات السرية. وتلت ذلك مناقشات ثرية حول هذه القضايا وأُشير بوجه خاص إلى طرق العمل العملية التي استخدمها

الخبراء في المشاورات غير الرسمية. ثم عرض التوصيات المتفق عليها في اجتماع الخبراء (TD/B/COM.2/EM/L.2) التي تتضمن عدة توصيات مقدمة إلى اللجنة.

٣٢- وقال المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (المغرب) إن مجتمعه تعتقد أهمية كبيرة على مسألة قانون وسياسة المنافسة، وإن البلدان الأفريقية تقوم الآن بإصلاحات عميقه في هذا الميدان وإنها اهتمت كثيرا بالمشاورات الحكومية الدولية التي أجريت خلال اجتماع فريق الخبراء المنشأ في إطار مجموعة المبادئ والقواعد المنصنة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية. وأضاف قائلا إن البعد الدولي للممارسات التجارية التقييدية والافتقار إلى الموارد البشرية وإلى الهياكل المؤسسية المناسبة في أفريقيا يشكلان على المستوى الوطني، عوائق أمام الجهد المبذول في هذا الميدان. ولهذه الأسباب، يعتبر تقديم المساعدة التقنية بشأن المنافسة وحماية المستهلكين أمراً أساسياً في دعم جهود البلدان الأفريقية من أجل صوغ قانون وسياسة بشأن المنافسة، كما أوصى بذلك المؤتمر الاستعراضي الثالث والأونكتاد التاسع في الفقرة ٩١، من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، التي أولت أفريقيا درجة خاصة من الاهتمام.

٣٣- وقال إن مجتمعه تؤيد تماماً التوصيات المتفق عليها لاجتماع الخبراء المعنى بقانون وسياسة المنافسة وقدر إلى حد كبير العمل الذي قام به الاجتماع في التوصل إلى تقارب في الآراء في هذا الميدان. وأضاف قائلا إن طرق عمل اجتماع الخبراء ينبغي أن تكون نموذجاً لاجتماعات خبراء الأونكتاد الأخرى وإن تمويل كلفة اشتراك خبراء من البلدان النامية سوف يضمن سماح مجموعة واسعة من الآراء في مداولات اجتماعات الخبراء.

٣٤- وأعرب عن تأييد مجتمعه لعمل الأونكتاد المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية ولأنشطة المساعدة التقنية التي تسلط بها الأمانة لصالح البلدان المهتمة بالأمر في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وقال إن مجتمعه ترى، علاوة على ذلك، أن الأونكتاد يوفر أنساب محفل لمعالجة مسألة قوانين وسياسات المنافسة.

٣٥- وأشار المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والカリبي** (بنما) إلى ما تتسم به تشريعات سياسة المنافسة من أهمية في إنشاء اقتصاد سوق يعمل بشكل جيد، وفي تعزيز القدرة التنافسية الدولية للصناعات الوطنية. وقال إن من مهم أن تسعى تشريعات المنافسة إلى عدم إحداث اضطراب في تدفق السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية. وشدد أيضا على أهمية المساعدة الدولية في تطوير القوانين واللوائح الوطنية المتعلقة بالمنافسة، وشكر الأمانة الأونكتاد لما قدمته من مساعدة فيما يتصل بسن قوانين المنافسة وإنشاء السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة. وأضاف قائلا إن مجتمعه سررت كثيرا لنواعية عمل اجتماع الخبراء الذي عقد في الأسبوع السابق، وإن كانت تأسف لعدم حضور عدد كاف من خبراء البلدان النامية بسبب عدم توفر الأموال. وقال إن مجتمعه تؤيد تأييدها كاملا مواصلة عمل الأونكتاد في ميدان قانون وسياسة المنافسة.

٣٦- وقال المتحدث باسم **المجموعة الآسيوية والصين** (باكستان) إن من غير السهل على البلدان النامية بوجه خاص أن تضمن سيادة بيئية تنافسية وعدم اضمحلال فوائد التحرير من جراء ظهور ممارسات تجارية تقييدية. وللقيام بهذه المهمة، من الضروري تقديم مساعدة تقنية لايحاج قوانين ومؤسسات سلية. وبالتالي،

فإنه يؤيد تماماً توصية اجتماع الخبراء القاضية بأن تواصل الأمانة أنشطتها في مجال التعاون التقني طبقاً للقرارات ذات الصلة. وأضاف قائلاً إن من الضروري التصدي للنزاعات المانعة للمنافسة الناشئة عن الأسواق المحلية والخارجية على السواء. إن عملية التحرير والتغييرات التكنولوجية قد زادت إلى حد كبير من دور الشركات عبر الوطنية وكما نوّقش في الوثيقة TD/B/COM.2/2/Add.1 وAdd.1، فإن هذا الأمر قد يجعل مسألة كشف الممارسات التجارية التقييدية وإنفاذ سياسة المنافسة أكثر صعوبة، وهو يعزز ضرورة مساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود وطنية وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. ورحب بتوصية اجتماع الخبراء القاضية بأن تحضر الأمانة لإجراء مشاورات خلال الاجتماع القادم حول الجوانب الدولية للمنافسة ومشاكل إنفاذ قانون المنافسة، بما في ذلك عمليات الاندماج والتركيز الصناعي الدولي، ورجا إعداد وثيقة أساسية تضع هذه المسألة في سياق عمليات الشركات عبر الوطنية التي تمثل بشكل وثيق مسائل سياسة المنافسة، وتعدد خيارات السياسة المتاحة للبلدان المضيفة. وشدد على ضرورة تشغيل الصندوق الاستئماني بسرعة لتعزيز مشاركة خبراء من البلدان النامية، نظراً إلى أن تمثيل هذه البلدان في اجتماع الخبراء لم يكن كافياً.

٣٧ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه يؤيد الآراء التي أعربت عنها وفود أخرى حول فائدة عمل اجتماع الخبراء المعنى بقانون وسياسة المنافسة. لاحظ أن التوصيات المتفق عليها في اجتماع الخبراء لا تتضمن أية إشارة إلى مركز فريق الخبراء الحكومي الدولي. وأضاف قائلاً إن الجمعية العامة اتفقت في عام ١٩٨٠ على أن الأونكتاد محفل مناسب لمناقشة القضايا المتعلقة بقانون وسياسة المنافسة. وإنه لن يبني أي حكم بشأن القيمة النسبية للأونكتاد كمحفل إزاء المحافل المتعددة الأطراف الممكنة الأخرى لمناقشة مثل هذه القضايا.

٣٨ - وقال ممثل اليابان إن مجموعة المبادئ والقواعد أدت دوراً بالغ الأهمية في توجيهه نظر المجتمع الدولي إلى قضية الممارسات التجارية التقييدية وأسهمت في الشفافية وفي تلاقي الأنظمة الوطنية. إن الضوابط الواردة في المجموعة التي تعنى بالممارسات التجارية من قبل الشركات ليست ملزمة وهذا أمر لا ينبغي تغييره في هذه المرحلة. وحيث أن قوانين وسياسات الممارسة تمثل قضية متعددة الأبعاد وجد "معقدة، سيشتراك المزيد من المنظمات الدولية في النظر فيها السنوات المقبلة. وقال إن وفده يسلم بمساهمة الأونكتاد المهمة في النهوض بالتنفيذ السلس للمجموعة، مما يعزز الاتساق الدولي للقواعد ويسهل الشفافية فيما يتصل بالممارسات التجارية التقييدية في البلدان النامية. وبعد أن تناول أنشطة المساعدة التقنية المقدمة من بلده دعماً لجهود البلدان النامية في اعتماد وتنفيذ قوانين وسياسات الممارسة، اقترح أن يصوغ الأونكتاد مناهج نموذجية بشأن سياسات المنافسة موافقة للمرحلة الإنمائية التي تمر بها البلدان ولخبرتها في تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة.

٣٩ - وقال ممثل الاتحاد الروسي إن تغييرات كبيرة طرأت في مجال المنافسة وتنظيم المشاريع في بلدان كثنولث الدول المستقلة. والاتحاد الروسي أدخل تغييرات إيجابية عديدة في مجال تحويل اقتصاد احتكاري بدرجة عالية ورث عن الاتحاد السوفيتي. وقد اعتمد قانوناً لمكافحة الإحتكارات وأنشأ لجنة لمكافحة الإحتكارات وهو يعمل الآن من أجل إدخال تحسينات إضافية. بيد أن الاتحاد الروسي يفتقر إلى الأيدي العاملة الماهرة والمؤسسات البحثية في ميدان المنافسة وبلدان كثنولث الدول المستقلة لم تلت مساعدة تقنية من الأونكتاد. لذلك، يناشد الاتحاد الروسي أمانة الأونكتاد الاستجابة إلى طلب بلدان كثنولث الدول المستقلة للمساعدة التقنية المقدم إلى الأمين العام للأونكتاد في عام ١٩٩٥. وقال إنه يأمل في أن تتعاون

المنظمات الدولية في العمل صوب وضع قواعد متعددة الأطراف بشأن المنافسة المشجعة على الوصول إلى الأسواق. واقتراح كذلك وجوب إعداد كتيب بشأن المنافسة والاستثمار يُعني بالمارسات التجارية التقيدية.

٤٠- وقالت ممثلة منظمة المستهلكين الدولية إن منظمتها قامت، بالتعاون مع جمعية الوحدة والتكافل المدنية في الهند مؤخرًا بتنظيم حلقة دراسية بشأن "الاستثمارات: المستهلكون والتنمية والبيئة". وقالت إن الاقتصادات الأقوى هي التي ستجني أكبر فائدة من مزيد تحرير التجارة في حين أن بعض أفق البلدان سيكون الخاسر في الأجل القصير. وفيما يتعلق بوضع اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار يجب الموازنة بين حقوق الشركات والحرية في الاستثمار وبين المسؤولية تجاه المستخدمين والمستهلكين والحكومات المحلية. ومضت تقول إن منظمة المستهلكين الدولية قلقة من إباحة أن تطغى مصالح دوائر الأعمال على مصالح المستهلكين والعامل والبيئة سعيًا وراء المساعدة بتوفير أكبر الحوافز الممكنة للمستثمرين. وقالت إن المنظمة تؤيد بقوة دور الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة وتقديم المساعدة التقنية. وحثت الدول الأعضاء على النظر في مناقشة لسياسة المنافسة الدولية تجري برعاية منظمة التجارة العالمية بغية تقوية السيادة الوطنية إزاء الشركات العالمية.

٤١- قال ممثل أثيوبيا إن بلده بادر بتنفيذ عملية صياغة تشريع يُعني بالمنافسة ولذلك سيطلب من أمانة الأونكتاد توفير المساعدة التقنية الملائمة.

٤٢- ووصف ممثل المكسيك مشاريع بلاده الهدافه إلى تطوير المنافسة الداخلية والخارجية في الفترة الممتدة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى حماية المنافسة على مستوى التجارة الخارجية وجه الانتباه إلى الإجراءات المهمة التي اعتمدتها المكسيك لمكافحة الإغراق.

٤٣- وأبدى ممثل الصين امتنانه للأمانة للعمل المنجز في ميدان قوانين وسياسات المنافسة وقال إنه يأمل أن تستكمل الأمانة في تاريخ مبكر الدراسة التي طلبت منها وأن تعمم على كافة الأعضاء. كما أعرب عن الأمل في أن تتمكن الأمانة في المستقبل من توفير المساعدة التقنية لكافة الدول ولا سيما أقل البلدان نمواً واضعة في الاعتبار الحالة التي تنفرد بها وما يتافق مع احتياجاتها.

٤٤- ومضي يقول إن الصين بدأت العمل المتعلقة بتشريع المنافسة في عام ١٩٨٧ وقامت، بحلول عام ١٩٩٣، بسن قوانين لمكافحة المنافسة غير المشروعة. وهي تقوم الآن بعملية صقل تشريعها المتعلقة بالمنافسة. وفضلاً عن الحكومة المركزية، عمدت الحكومات المحلية هي الأخرى إلى اعتماد قواعد وأنظمة بشأن المنافسة. وأشار إلى أن حلقات تدريس أربع بشأن المنافسة عقدت في الصين تحت رعاية الأونكتاد بمساهمة خبراء من عدد من آحاد البلدان.

٤٥- وقال ممثل بنغلاديش إن أقل البلدان نمواً بحاجة إلى حماية خاصة إن أُريد لها أن تكون أطرافاً فاعلة مجدية في الاقتصاد العالمي الجديد. وارتفع يقول إن أقل البلدان نمواً اتخذت فعلاً خطوات صوب جعل اقتصاداتها قادرة على المنافسة عن طريق الخصخصة والتحرير. بل ذهب إلى حد إنشاء مناطق تجارة حرة. بيد أنها تحتاج، لكي تحقق أهدافها الإنمائية، إلى مساعدة مستمرة من الأونكتاد ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية وأطراف أخرى في مجال التنمية. وأشار إلى البيان الذي أدلته به ممثلة منظمة المستهلكين الدولية فقال إن بلده يمكنه التعويل على حركة المستهلكين القوية.

الفصل الثالث

التقارير التي تتطلب اهتماماً من اللجنة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

ألف - تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الرابعة عشرة (TD/B/ITNC/7)

٤٤- قدم رئيس فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته الرابعة عشرة تقرير الفريق العامل. وشرح ظروف إنشاء الفريق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودوره في تحقيق الاتساق بين معايير المحاسبة الوطنية. كما أشار إلى أن عمل الفريق يتفق مع نتائج ميدراند لأنه يتتألف من خبراء حكوميين ويضم في الوقت ذاته مشتركين من المجتمع المدني في شكل رابطات ولجان مشتركة بالمحاسبة كما أنه يجمع بين المناقشات التقنية والأنشطة العملية بما يخدم مصلحة البلدان النامية. وأوحز عمل الدورة الرابعة عشرة بشأن المحاسبة المتعلقة بالمصارف التجارية والامتيازات الحكومية والبيئة، بالإضافة إلى الجهود التي يبذلها الفريق لتحسين تعليم المحاسبة والمؤهلات المهنية في البلدان النامية، وبخاصة أفريقيا. فيما يتعلق بالنشاط المصرفي، أشار إلى أن مناقشات الفريق قد أفادت من وجود محفل خاص للنشاط المصرفي ضم أعضاء مجالس إدارة المصارف ومديري المصارف ومنظمي المصارف ومراجعى الحسابات المصرفية.

٤٥- ووجه ممثلاً إثيوبيا وزامبيا أسئلة بشأن حالة مهنة المحاسبة في أفريقيا، ومشاكل المهنة والحلول التي تم تحديدها.

٤٦- ورد ممثل عن أمانة الأونكتاد قائلاً إن بعض البلدان الأفريقية لا يوجد به سوى عدد محدود من المحاسبين المؤهلين بسبب عدم وجود شهادات وطنية ورابطات مهنية وطنية. وأضاف قائلاً إنه ينبغي وبالتالي تحسين التدريب وإنشاء الرابطات أو تعزيزها. وأشار إلى أن أحد الحلول المقترحة لتحسين نوعية وعدد المحاسبين يتمثل في وضع أساس قياس للمؤهلات المهنية.

٤٧- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن نتائج عمل الفريق كانت إيجابية، وبخاصة بالنسبة لبلده، وأعرب عن أمله في أن يمكن الفريق من الاستمرار في المستقبل. وطلب إيضاحاً بشأن ما إذا كان بوسع اللجنة الموافقة على دعوة الدورة المقبلة إلى الانعقاد بما أن هذا الفريق قد أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٨- وأجاب مديرة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع قائلاً إنه قد سبق لفريق أن قدم تقريره إلى لجنة الشركات عبر الوطنية وإنه قد تم تحويله إلى الأونكتاد، وإن لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك هي حالياً الجهة التي تتلقى تقريره. وأشارت إلى أن مركز الفريق في الأونكتاد معترف به في الفقرة ١١٥ من وثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، ومن ثم فبوسع اللجنة أن تتخذ قرارات بشأن دوراته المقبلة.

٥١- وقال المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (المغرب) إن ثراء المعلومات التي قدمها رئيس فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ يعكس أهمية الفريق. وأكد أولاً أن هذا الفريق ينبغي أن يستمر في عمله وثانياً أنه يسمح للبلدان النامية بتمثيل عادل وبإعراب عن آرائها بشأن هذه المسألة المعقدة. وفيما يتعلق بمركز الفريق، أكد أن وجوده يسبق ميدراند وأن الفقرة ١١٥ من وثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" تفسح المجال لمختلف التفسيرات. وقال إن مجموعته تود أن يواصل الفريق عمله وأن يحظى بمعاملة خاصة لأنه قد أنشئ قبل ميدراند وأنه يستمد ولايته من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥٢- وقال المتحدث باسم **المجموعة الآسيوية** (باكستان) إن مجموعته تتفق في الرأي مع المجموعة الأفريقية. فالفريق يؤدي عملاً مفيداً وينبغي أن يستمر فيه وفقاً لمركزه الخاص. ورأى أن بعض الوفود تخطئ في تفسير الفقرة ١١٥ من وثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية".

٥٣- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إنه يختلف تماماً مع المغرب وباكستان فيما يتعلق بإنجازات الفريق ومستقبله. وأضاف قائلاً إن بلده يرفض قبول تقرير الفريق أو توصياته. وذكر أن بلده يعتبر أن الفريق لم يعد موجوداً، وأن أي عمل آخر في هذا الميدان ينبغي أن يتم في إطار اجتماع للخبراء.

٥٤- وأيد ممثل **الهند** بياني ممثلي المغرب وباكستان. ونظراً لأهمية عمل الفريق، استفسر عما إذا كان الأونكتاد قد وضع برنامجاً لمساعدة التقنية لتطبيق النتائج التي توصل إليها الفريق.

٥٥- وقالت **مديرة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع** رداً على ذلك إن هناك مشاريع وأو حلقات عمل في أذربيجان والصين والاتحاد الروسي وأوزبكستان ، ومن المخطط عقد حلقة عمل لبنغلاديش.

٥٦- وتحدث ممثل **أيرلندا** نيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، فأشار إلى العمل الشائق الفائد الذي اضطلع به فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛ وقال إن هذا العمل يجب أن يضطلع به فريق خبراء في ظل الهيكل المؤسسي الجديد للأونكتاد.

٥٧- وقال المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والカリبي** (بنما) إن المغرب وباكستان أعربتا بوضوح عن مشاعر البلدان النامية بشأن عمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي. وأضاف أن مجموعته تعنى بأهمية خاصة على استمرار عمل الفريق الذي يعتبره الجميع مفيدة للبلدان النامية فضلاً عن المجتمع العالمي. ولذلك تؤيد مجموعته الاستنتاجات التي اقترحها رئيس الفريق. كما تصر مجموعته على منح معاملة خاصة لعمل الفريق، وهو الفريق الوحيد المذكور تحديداً في "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية".

٥٨- وأيد ممثل **الصين** بيانات المغرب وباكستان وبنما.

٥٩- وقال ممثل **اليابان** إن بلده يتفق مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن وضع الفريق. إن العمل المقبل في هذا المجال يجب أن يؤديه اجتماع للخبراء، ويجب مقارنته بمواقف أخرى محتملة.

٦٠- واتفقت ممثلة استراليا مع الاتحاد الأوروبي على أن عمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي يجب النظر إليه في سياق هيكل الأونكتاد بعد ميدراند. وفيما يتعلق بالعمل بشأن وضع أساس مقارنة دولي للمؤهلات المهنية، فإن هذه مهمة معقدة، وتساءلت إن كان عمل الأونكتاد من شأنه أن يلبي الاحتياج المحدد. فليس واضحًا كيف يمكن إدارة أساس دولي للمقارنة، في حالة وضعه، وخاصة من جانب الأونكتاد. فال المشكلة أساساً هي مشكلة نقص الهياكل الأساسية في التعليم والتدريب في البلدان النامية لإصدار مؤهلات معترف بها. فهناك حاجة إلى المساعدة التقنية على الصعيد القطري.

٦١- واتفق ممثل كندا على أن العمل المسبق بشأن المحاسبة والإبلاغ ينبغي الاطلاع به عن طريق اجتماع خبراء، وفقاً للفقرة ١١٤ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية".

٦٢- أنشطة برنامج الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع: تقرير من الأمانة الأونكتاد
(TD/B/COM.2/Misc.2)

أدلت مديرية شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع بتقرير شفوي عن أنشطة الشعبة في مجالات عملها الأساسية الخمسة: الاستثمار والشركات عبر الوطنية؛ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ الخدمات الاستشارية للاستثمار والتكنولوجيا؛ الشخصية وروح المبادرة والقدرة التنافسية؛ المحاسبة والإبلاغ الدوليان. واستناداً إلى وثيقة المعلومات الأساسية المقدمة من الأمانة (TD/B/COM.2/Misc.2)، أكدت أنه بالرغم من استمرار تقلص الموارد في إطار الميزانية العادية، أنتجت البرامج التي تشمل الشعبة الجديدة نحو ٤٠ منشوراً وورقة فنية وتقريراً، ونظمت العديد من البعثات الاستشارية وفرق العمل والأنشطة التدريبية. وأعربت عن امتنانها لعدد من الحكومات لمساهماتها في الصندوق الاستثماري، كما أعربت عن أملها في أن يجدد المانحون التقليديون التزاماتهم وأن يتقدم مانحون جدد بمساهماتهم.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٦٣- أحاطت اللجنة علمًا بتقرير الأمانة.

الفصل الرابع

الإجراء الذي اتخذته اللجنة وأعمال الجلسة الختامية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٦٤- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة السابعة (الختامية)، المعقدة في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ مشروع استنتاجاتها المتفق عليها بشأن البنددين ٣ و٤ من جدول الأعمال (TD/B/COM.2/L.2). (للاطلاع على نص الاستنتاجات المتفق عليها، انظر المرفق الأول).

البيانات الختامية

٦٥- قال ممثل بنغلاديش إن وفده أجرى مشاورات غير رسمية مع بعض الوفود من أقل البلدان نمواً الموجودين في جنيف بقصد استنتاجات اللجنة. وأعرب معظم أولئك الوفود عن اعتقادهم بأن إدراج مصطلح "أقل البلدان نمواً" في مكان مناسب بمشروع الاستنتاجات من شأنه أن يعزز النص. وكان رأي هذه الوفود أن إعلان ميدراند ككل يصطحب بذكرة الحاجة إلى منح مساعدة خاصة لأقل البلدان نمواً في كل عمل الأونكتاد. ولذلك ليس هناك ما يمكن قانوناً من إدراج مصطلح أقل البلدان نمواً في الاستنتاجات الختامية للجنة في السياق المناسب. ومن شأن هذا الإدراج أن يؤدي فحسب إلى تعزيز التزام المجتمع الدولي بتصميم برامج موجهة إلى احتياجات جميع البلدان نمواً، بما فيها بصفة خاصة أقل البلدان نمواً. إن الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر هي حاجة عالمية، وقيام الأونكتاد بإجراء دراسة متعمقة لهذا الموضوع الحيوي من شأنه أن يفيد أقل البلدان نمواً مثلما يفيدي كيانات اقتصادية أخرى.

٦٦- ومع ذلك، ولصالح التوافق العام في الرأي، طلبت منه بلدان قليلة من أقل البلدان نمواً أن ينقل موافقتها على الاستنتاجات. وتتوقع أقل البلدان نمواً من الرئيسة، عن طريق مذكرة تظهر كإضافة إلى الاستنتاجات، أن تسترعي اهتمام المجتمع الدولي إلى الحاجات الملحة لأقل البلدان نمواً. ويمكن صياغة المذكرة باللغة التي تراها الرئيسة مناسبة في السياق والتي تؤمن الرئيسة بأنها تعكس على التحول الواجب اهتمام مجتمع أقل البلدان نمواً.

٦٧- واستعرضت الرئيسة الاهتمام إلى الفقرة ٣ من استنتاجات اللجنة المتفق عليها وقالت إن هذه الفقرة ستتشكل بؤرة لعمل الأونكتاد مستقبلاً.

٦٨- وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (المغرب) إن الاستنتاجات المتفق عليها مرضية للجميع بوجه عام. وفيما يتعلق بالفقرة ٨(ج) من الاستنتاجات، فإن مجموعته تفهم أن رئيس مجلس التجارة والتنمية سيشرع في إجراء مشاورات بشأن مسألة وضع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بقانون وسياسة المنافسة، وفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، فضلاً عن مسألة الصلة بين وضع هذين الفريقين الحكوميين الدوليين وبين اجتماعات الخبراء المشار إليها في الفقرة ١١٤ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية". وتفهم المجموعة الأفريقية بوضوح أنه في حالة اعتبار أن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بقانون وسياسة المنافسة، نتيجة للمشاورات، لا يندرج ضمن حصة اجتماعات

الخبراء العشرة التي حددت في الفقرة ١١٤ السالف ذكرها، يعقد اجتماع للخبراء للنظر في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وفيما يتعلق بالفقرة ٩(ب) من الاستنتاجات المتفق عليها، تفهم مجموعته أن الاجتماع المخصص لبحث واستعراض الاتفاques القائمة بشأن الاستثمار سيكون مجرد المرحلة الأولى في تنفيذ الولاية المنصوص عليها في الفقرة ٨٩(ب) من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية".

٦٩- وقال ممثل المكسيك إن وفده شارك في التوافق في الرأي بشأن الاستنتاجات المتفق عليها لكي يتبع للجنة التقدم في عملها. وفيما يتعلق بالفقرة ٩(أ) من الاستنتاجات، يفهم بلده أن الإشارة إلى اجتماع الخبراء المعنى بقانون وسياسة المنافسة هي إشارة إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي الذي كان قائماً قبل انعقاد الأونكتاد التاسع وليس أحد اجتماعات الخبراء التي أشير إليها في "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" والتي يستمر كل منها لمدة أيام قليلة فقط. وحث رئيس مجلس التجارة والتنمية على أن يبدأ في أقرب وقت ممكن في المشاورات لتعريف وضع فريق الخبراء المعنى بقانون وسياسة المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وقال إن الفريق الأخير مفيد جداً ومن الخطأ إهدر خبرته المتراكمة. وفضلاً عن ذلك فالفريق أنشأ المجلس الاقتصادي الاجتماعي والاجتماعي، وللجنة ليست مختصة بتجاهل قرارات المجلس. ولذلك ينبغي الإبقاء على هذا الفريق، حتى لو كان معنى ذلك تقليل عدد اجتماعات الخبراء المقررة في الأونكتاد التاسع لإرضاء تلك الوفود التي تود الإبقاء على عمل الأونكتاد في إطار حدود معينة.

٧٠- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفداً كثيرة مهتمة باستمرار وجود فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بقانون وسياسة المنافسة وفريق الخبراء العامل الحكومي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وفيما يتعلق بالعمل المقبل، نص إعلان ميدراند على ضرورة أن يوضح العمل البحثي والتحليلي للأونكتاد في مجال السياسة العامة للتغيرات في الاقتصاد العالمي وأن ييسر صياغة السياسة العامة داخل الدول الأعضاء في جهودها المبذولة من أجل التنمية. ومن الواضح أن عمل الأونكتاد يجب أن ينفذ معأخذ مصالح كل مجموعات البلدان في الاعتبار.

٧١- وقالت المتحدة باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريببي (جامايكا) إن مجموعتها تؤكد بشدة على أهمية فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بقانون وسياسة المنافسة وفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. فعمل كلا الفريقين له فائدتاً عملية هامة للبلدان النامية. إن لياقة عمل فريق الخبراء الحكومي المعنى بقانون وسياسة المنافسة يتجاوز أي تساؤل في الوقت الحاضر، وأن ولاية التعاون التقني في هذا المجال تحديداً قد أعاد تأكيدها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعنى باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، فضلاً عن اجتماع الخبراء المعنى بقانون وسياسة المنافسة. كما يجب الإشادة بعمل الأونكتاد في ميدان المحاسبة وتشجيعه. إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ هو المحفل الحكومي الدولي الوحيد الذي تستطيع فيه البلدان النامية أن تشارك في العملية الجارية لتوحيد معايير المحاسبة. لقد مكّن الفريق البلدان النامية من استعراض المعايير المقترحة للمحاسبة، وتتسجيل آرائها بشأن ما يشكل أفضل الممارسات وتلقي المساعدة في تنفيذ تلك المعايير. لقد أنشأ المجلس الاقتصادي الاجتماعي الفريق الحكومي الدولي وأعاد الأونكتاد التاسع المصادقة عليه. و تتطلع مجموعتها إلى العثور على حل مرض للمسألة في إطار مشاورات رئيس مجلس التجارة والتنمية.

٧٢- وقال ممثل هولندا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، إن الاستنتاجات المتفق عليها تمثل حلاً رائعاً لمشكلة كانت تهدد بوقف العمل الجاري للجنة.

٧٣- وقال المتحدث باسم المجموعة دال (بلغاريا) إن عمل اللجنة يمثل أولوية عليا للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٧٤- وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية والصين (تايلند) إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بقانون وسياسة المنافسة وفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ يعالجان قضايا ما زالت لها أهميتها لمجموعته وتحتاج مزيداً من المساعدة لتعزيز قدرة المنطقة على المشاركة بشكل أكمل وأكثر فعالية في الاقتصاد العالمي، وخاصة في التجارة والاستثمار الدوليين. وتشعر مجموعته بقلق عميق إذ أن عدم إدراج هذه القضايا في قائمة المواضيع المتفق عليها لاجتماعات الخبراء من شأنه أن يغلق الباب في نهاية المطاف أمام مساعدة الأونكتاد المستمرة في المجالات المعنية. غير أن مجموعة شجاعها احتمال أن يظل بإمكان التصدي لهذه الشواغل عن طريق تقارير تقدم إلى رئيس مجلس التجارة والتنمية قد تقرر رئيسة اللجنة إعدادها مستقبلاً.

٧٥- وتود مجموعته أن تلفت الاهتمام إلى احتياجات التنمية لأقل البلدان نمواً في المنطقة الآسيوية. لقد أضفت الأونكتاد التاسع الطابع المؤسسي على أقل البلدان نمواً باعتبارها تشكل برنامج عمل له الأولوية للأونكتاد، وأن المبدأ المرفوع يجب أن يترجم إلى برنامج لمساعدة العملية. وأخيراً فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والمتقدمة يثير القلق. إن فعالية نقل التكنولوجيا في المنطقة الآسيوية كثيراً ما تقيدها قدرة الدول المستفيدة على إدارته على الصعيد القطري. وفضلاً عن ذلك فإن الاستثمار الأجنبي الذي ينطوي على نقل التكنولوجيا كثيراً ما يوجه المانحون.

٧٦- وقال ممثل جمهورية ترانزيتيا المتحدة إن وفده يشعر تماماً بأن الفقرة ٩(ب) من الاستنتاجات المتفق عليها ينبغي أن تشير إلى أقل البلدان نمواً. فمن المغرى أحياناً، عند الإشارة أقل البلدان نمواً، السعي إلى إضافة إشارات أيضاً إلى مجموعات أخرى من البلدان، لكن المشاكل التي تواجه أقل البلدان نمواً أكثر تفرداً وجوهرية من تلك التي تواجهها بلدان أخرى. ومع ذلك، فإن النص النهائي للاستنتاجات المتفق عليها متوازن ويراعي مصالح أقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بالعمل المسبق، يؤمن أن يستكمل عمل اللجنة بشأن الاستثمار عمل منظمة التجارة العالمية في هذا الصدد.

٧٧- وقال ممثل بيرو إن تقارير الاجتماعات المشار إليها في الفقرة ٩ من الاستنتاجات المتفق عليها لن تسهم فحسب في عمل اللجنة بل يمكنها أيضاً، في نفس الوقت وفي ضوء إعلان سنغافورة الأخير لمنظمة التجارة العالمية، أن تفي بالهدف منظمة التجارة العالمية في ميدان المنافسة والاستثمار معاً، على نحو ما ورد في الإعلان المذكور.

٧٨- وقال ممثل شيلي إن وفده كان يود الأخذ بصياغة أدق في الفقرة ٨(ج) من الاستنتاجات المتفق عليها. ويفهم وفده أن هدف مشاورات رئيس مجلس التجارة والتنمية ينبغي أن يتركز في حل قضية وضع

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بقانون وسياسة المنافسة وفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٧٩- وقالت الرئيسة إنها تشعر ببالغ الغبطة للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل اللجنة لعام ١٩٩٧ على مستوى الخبراء، وإن كانت تأسف لعدم التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن وضع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بقانون وسياسة المنافسة وفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٨٠- وفيما يتعلق بقانون وسياسة المنافسة، وكما أشير في الرسالة المؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الموجهة من رئيس مجلس التجارة والتنمية إلى سعادة السيد أوسكار دى روخاس سفير فنزويلا في نيويورك، تم الاتفاق على تغيير اسم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالمارسات التجارية التقيدية إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بقانون وسياسة المنافسة رهناً بالحاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات للنظر في الآراء المختلفة للوفود بشأن الصلة بين اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي هذا وبين اجتماعات الخبراء التي تعقد لها اللجنة وفقاً للفقرة ١١٤ "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية".

٨١- وفيما يتعلق بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، تنقسم الآراء بشأن استمرار وجود فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، وهذا يعزى جزئياً إلى الاختلاف في تفسير الفقرة ١١٥ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية". وإلى جانب هذا الاختلاف في التفسير، تؤمن بعض الوفود الأخرى بأن العمل في هذا المجال يمكن الأضطلاع به في إطار اجتماعات الخبراء واللجنة السنوية لهذه المجتمعات، كما حددتها الفقرة ١١٤ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية".

٨٢- ولذلك فإنها ستطلب من رئيس مجلس التجارة والتنمية إجراء مشاورات في أقرب وقت ممكن بشأن وضع هذين الفريقين للخبراء وصلتهما باجتماعات الخبراء الأخرى التي ستعقد لها اللجنة، وإذا أبدت المشاورات إلى إمكانية عقد اجتماع آخر للخبراء، هناك حسب فهمها موضوع مقبول هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا.

٨٣- وفيما يتعلق باجتماعات الخبراء التي ستعقد في ١٩٩٧، هناك نقطتان اضافيتان ينبغيأخذهما في الاعتبار. أولاً، أن عمل اجتماعات الخبراء للجنة سيراً على مصالح واحتياجات البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال. ثانياً، أن اجتماع الخبراء المشار إليه في الفقرة ٩(ب) من استنتاجات اللجنة المتفق عليها هو مجرد بداية للعمل المنوط به في الفقرة ٨٩(ب) من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية".

٨٤- وأخيراً، وفيما يتعلق بشكل دورة اللجنة، فإن المناقشات الثاقبة التي جرت أكدت من جديد دور الأونكتاد باعتباره محظلاً للنقاش النشط والمثمر. لقد اجتذبت الدورة عدداً من الخبراء من شتى العواصم، فضلاً عن عناصر فاعلة من المجتمع المدني. لقد حقق شكل أفرقة المناقشة عملاً جيداً، وإن كان ينبغي إبلاغ الوفود مستقبلاً بالترتيبيات المعدة لهذه الأفرقة قبل وقت طيب من أجل جذب مشاركة المزيد من الخبراء. ويؤمل أن يستمر تعاون اللجنة مع الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار، على ألا يؤدي هذا التعاون إلى أي عبء مالي إضافي على الأمم المتحدة.

الفصل الخامس

المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

-٨٥- افتتح السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد، الدورة الأولى للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

-٨٦- انتخبت اللجنة في جلستها العامة الأولى المعقدة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيسة:	السيدة ليليا ر. باوتيستا	(الفلبين)
نواب الرئيسة:	السيد يوري أفانسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيد أ. س. بهاتيا	(الهند)
	السيد فابيان إدافيه	(مدغشقر)
	السيد خافيير بولينتش	(بيرو)
	السيدة ج. رايت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
المقرر:	السيد أتسيوكي أو يكيه	(اليابان)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

-٨٧- وفي الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة جدول أعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/1. وبناءً على ذلك، كان جدول أعمال الدورة الأولى على النحو التالي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- التطورات في مجال الاستثمار الدولي: التفاعل بين الاستثمار والتجارة وتأثيره في التنمية

- ٤- القضايا المتصلة بقانون المنافسة وذات الأهمية الخاصة للتنمية
- ٥- التقارير التي تتطلب اهتماماً من اللجنة
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأية عملية تحضير لازمة من خلال عقد اجتماعات خبراء
- ٧- مسائل أخرى
- ٨- اعتماد تقرير اللجنة.

دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأية عملية تحضير لازمة من خلال عقد اجتماعات خبراء

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٨٨- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة السابعة (الختامية) المعقدة في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية (TD/B/COM.2/L.3). (الاطلاع على جدول الأعمال المؤقت، انظر المرفق الثالث).

هاء - اعتماد تقرير اللجنة

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٨٩- اعتمدت اللجنة في الجلسة نفسها مشروع التقرير عن دورتها الأولى (L.1 و Add.1 TD/B/COM.2/L.1 و Add.2) بصيغته المعدلة ورها، بما تجريه الدول الأعضاء من تعديلات أخرى على ملخصات بياناتها، وأذنت للمقرر باستكمال نص التقرير في ضوء أعمال الجلسة الختامية.

المرفق الأول

التطورات في مجال الاستثمار الدولي: التفاعل بين الاستثمار والتجارة، وتأثيره في التنمية

القضايا المتصلة بقانون المنافسة وذات الأهمية الخاصة للتنمية

الاستنتاجات المتفق عليها

المجالات التي سيركز عليها العمل في المستقبل

- ١- تشجع اللجنة الأونكتاد على مواصلة تعزيز الحوار فيما بين الشركاء في التنمية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي.
- ٢- توصي اللجنة الأمانة بمواصلة جهودها لتحسين جمع البيانات عن الاستثمار والبيانات المتعلقة به، بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة ومع الحكومات الوطنية، ولموامة هذه البيانات وتوحيدها ونشرها.
- ٣- تسلم اللجنة بالحاجة التي أعرب عنها الكثير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، إلى إجراء دراسات تجريبية لإلقاء المزيد من الضوء على تأثير تحرير تنظيم الاستثمار المحلية على التنمية.
- ٤- إن اللجنة، إذ تلاحظ أن عدة بلدان وافقت على إجراء عمليات استعراض للسياسات المتعلقة بالاستثمار وكذلك عمليات استعراض للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، تتطلع إلى تلقّي نتائج عمليات الاستعراض هذه من أجل تعريف الحكومات الأخرى والقطاع الخاص الدولي بها.
- ٥- وتقدر اللجنة فائدة "报 告书" "تقدير الاستثمار العالمي" ونوعية تحليلاته.
- ٦- وتدعو اللجنة إلى تقديم مساهمات لدعم برنامج الأونكتاد بموارد من خارج الميزانية، وخاصة بشأن المساعدة التقنية وبشأن المشاريع التي تشمل أقل البلدان نمواً والبلدان الموجودة في أفريقيا، وتعرب عن تقديرها للبلدان التي قامت بذلك فعلاً.
- ٧- وترحب اللجنة بعمل الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار وتدعو إلى مواصلة التعاون مع الرابطة في تعزيز تبادل الخبرات بشأن ممارسات الترويج للاستثمار.
- ٨- إن اللجنة:

(أ) تؤيد توصيات اجتماع الخبراء المعنى بقانون وسياسة المنافسة؛

(ب) تحيط علماً بتقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، ولا تتخذ قراراً بشأن التوصيات الواردة فيه؛

(ج) تحيط علماً بما أعربت عنه الرئيسيّة من عزمها على أن تطلب إلى رئيس مجلس التجارة والتنمية إجراء مشاورات لإيجاد حل للمأزق القائم بشأن قضية النشاط على مستوى الخبراء.

-٩- توافق اللجنة على الدعوة إلى عقد:

(أ) اجتماع بشأن قانون وسياسة المنافسة، كما طلب في تقرير اجتماع الخبراء المعنى بقانون وسياسة المنافسة؛

(ب) اجتماع لبحث واستعراض الاتفاques القائمة بشأن الاستثمار، مع مراعاة مصالح البلدان النامية، ووضع الأعمال التي تخضع بها المنظمات الأخرى في الاعتبار، وذلك تنفيذاً للولاية المنصوص عليها في الفقرة ٨٩ (ب) من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" من أجل تحديد وتحليل ما يترتب على القضايا المتصلة بإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف بشأن الاستثمار من آثار على التنمية؛

(ج) اجتماع بشأن الترويج للاستثمار والتدابير المقترحة في هذا الشأن لتعزيز أهداف التنمية.

المرفق الثاني

قائمة أعضاء فريق المناقشة

ألف - فريق مناقشة موضوع "احتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر

للتنمية: دروس لأقل البلدان نمواً"

(البند ٣ من جدول الأعمال)

السيد بايد ماكمينامين
المدير العام للشركة الأيرلندية المحدودة للتنمية الدولية
رئيس الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار

السيد ديفيد مايارام
المدير العام لمكتب الترويج الصناعي، راجاتان، الهند

السيد ريك شولبيرغ
مدير اللجنة التنظيمية للتعاون الاقتصادي بمنطقة آسيا - المحيط الهادئ
شبكة التنمية المستدامة والتدريب والإعلام

السيد أحمد شهويور شودوري
عضو المجلس التنفيذي بمجلس الاستثمار، بنغلاديش

السيد فريدي روهيendi
أمين الشركات، هيئة استثمار أوغندا

السيد كريس تيليت
المدير المعاون، شركة كوبرز وليراند، بريطانيا العظمى

باء - فريق مناقشة موضوع "تجارب البلدان النامية في تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة"

السيدة إيزابيث غاتشويري
خبيرة اقتصادية أقدم بلجنة الاحتكارات والأسعار، وزارة المالية، كينيا

السيد كلوديا كورييل
مديرة البحوث بإدارة العامة لتعزيز وحماية حرية المنافسة، فنزويلا

السيد محمد بن فرج
مدير الإدارة العامة للمنافسة بوزارة التجارة، تونس

المرفق الثالث

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- التطورات الأخيرة في اتجاهات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر
- ٤- دراسة واستعراض الاتفاقيات القائمة بشأن الاستثمار لتحديد آثارها بالنسبة للتنمية، على النحو المطلوب في الفقرة (ب) من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"
- ٥- تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة
- ٧- مسائل أخرى
- ٨- اعتماد تقرير اللجنة.

المرفق الرابع

الحضور^(١)

-١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في الدورة:

(١) للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/COM.2/INF.1

مصر	فرنسا
المغرب	الفلبين
المكسيك	فنزويلا
المملكة العربية السعودية	فنلندا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا	فييتنام
الشمالية	acamرون
ميانمار	كرواتيا
البروبيج	كندا
النمسا	كوبا
نيجيريا	كوت ديفوار
الهند	كوسตารيكا
هندوراس	كولومبيا
هنغاريا	كينيا
هولندا	ليتوانيا
الولايات المتحدة الأمريكية	مالطا
اليابان	ماليزيا
اليونان	مدغشقر

-٢- وكانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في الدورة بمراقبين:

موريشيوس	أنغولا
نيبال	اكوادور
نيكاراغوا	السلفادور
اليمن	جورجيا
	قيرغيزستان

-٣- وكانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ممثلة في الدورة. كما مثل فيها مركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

-٤- ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة والمنظمات المختصة التالية:

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

5- ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

الجامعة الكاريبيية
الجامعة الأوروبية
منظمة العمل العربية
منظمة الوحدة الأفريقية

6- ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
المجلس الدولي لقانون البيئة
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

الفئة الخاصة

منظمة المستهلكين الدولية.
